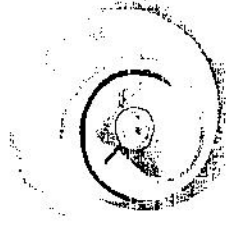


جمهورية العراق



مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الدول مرتفعة المخاطر

وما هو تأثير إدراج الدول ضمن القوائم الخاصة بمجموعة العمل الدولي  
(فاتف)



**الهدف:-** إن الهدف من إدراج الدول عالية المخاطر في القوائم التي تصدر عن مجموعة العمل المالي (فاتف)، هو لحماية النظام المالي العالمي من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة بشكل أفضل، ويتم وضع الدول في القوائم بعد تحليل متعمق لحالة البلد وتدرج كبلدان عالية الخطورة نتيجة قصورها في أطرها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

**الدول عالية المخاطر:-** هي الدول التي لديها أوجه قصور استراتيجية كبيرة في أنظمتها الخاصة بمكافحة



غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح، وعدم الالتزام بتوصيات مجموعة العمل المالي (فاتف\*)، حيث تدعو الـ (فاتف) جميع الدول الأعضاء وتحثها على تطبيق إجراءات لعناية الواجبة المعززة، وفي الحالات الأكثر خطورة يطالب من الدول تطبيق تدابير مضادة لحماية النظام المالي الدولي من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح.

**نصت التوصية رقم (١٩/الدول مرتفعة المخاطر)، على الدول إتخاذ الإجراءات الآتية:-**

١. أن تكون المؤسسات المالية مطالية بتطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة على علاقات العمل والعمليات مع الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية والمؤسسات المالية من الدول التي تحدها مجموعة العمل المالي ذو مخاطر مرتفعة.

٢. تدابير عناية واجبة مشددة ومطابقة بصورة فعالة ومتناسبة مع المخاطر.

٣. أن تتخذ تدابير مضادة مناسبة عندما تدعوها مجموعة العمل المالي بذلك.

٤. إتخاذ تدابير مضادة فعالة ومتناسبة مع المخاطر.

تعتمد المجموعة مناهج متكاملة لتقييم الالتزام الفني بتوصياتها الـ (٤٠)، وكذلك لتقييم ما إذا كان نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فعالاً ولأي درجة، حيث تشمل منهجية المجموعة على شقين لتقييم التزام البلدان بتوصياتها وآليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار السلاح، وكالاتي:-

١. تقييم الالتزام الفني:- يتناول هذا التقييم المتطلبات المحددة في التوصيات، لاسيما فيما يتعلق بإلزامها بإطار القانوني والمؤسسي ذي الصلة المطبق بالدولة، إضافة إلى صلاحيات السلطات المختصة وإجراءاتها، (تمثل هذه المتطلبات الركائز الأساسية لأي نظام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

٢. تقييم الفعالية:- يسعى هذا النهج إلى تقييم كفاية تطبيق التوصيات وتحديد إلى أي مدى تحقق الدولة الأطار القانوني والمؤسسي للنتائج المرجوة.

\*مجموعة العمل المالي (فاتف):- هي مجموعة مستقلة متعددة الحكومات تصنع وتعزز سياسات لحماية النظام المالي العالمي من غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح.

تشجع عمليات تقييم الالتزام الفني والشفافية كلاهما تحليلاً متكاملاً لمدى التزام الدولة بمعايير مجموعة العمل المالي، ولمدى نجاحها في الحفاظ على نظام قوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتقوم المجموعة بتقييم الدول الأعضاء من حيث صياغة وإنفاذ القوانين المقبولة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتضعها في إحدى القوائم الأربعة، وهي: -

١. خضراء (ليس لديها مشاكل): هي الدول التي تلتزم بمعايير مجموعة العمل المالي ونجاحها في الحفاظ على نظام قوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢. رمادية (متعاونة لكن لديها مشاكل): هي الدول التي لم تقم بتقديم إجراءات ملموسة لمعالجة أوجه القصور الاستراتيجية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتعهد هذه الدول بإتباع خطة العمل المحددة للوفاء بمعالجة أوجه القصور لديها.

٣. حمراء (غير متعاونة): هي الدول التي تشكل خطراً على سلامة النظام المالي العالمي، وتدعو مجموعة (الفاتف) إلى تعزيز الإجراءات عند التعامل معها، وتقرض عليها مجموعة متطلبات لإتخاذها بأسرع وقت ممكن.

٤. سوداء (غير متعاونة وتخضع لتدابير مضادة). هي دول غير ملتزمة بتوصيات مجموعة العمل المالي ولا تخضع لرقابتها، فتصيح تلك الدول ضمن الدول المحضور التعامل معها، وتقرض عليها عقوبات مالية واقتصادية من قبل مجلس الأمن الدولي وفقاً لقرارات تصدر عنه. يتم من خلالها فرض قيود على النشاطات والعمليات وعلاقات العمل التي تتم مع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من هذه الدول

لا يتم حرمان أي دولة تدرج في القائمة السوداء من خدمات جزء كبير من البنوك والمؤسسات المالية فقط بل تتعرض الدولة لسلسلة من التدابير العقابية التي اوصت بها مجموعة العمل المالي.

تعتبر توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) ملزمة لجميع الدول، حسب ما جاء بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (٢٤٦٢) لسنة ٢٠١٩.

## التدابير الواجب اتخاذها عند التعامل مع الدول عالية المخاطر

يتوجب على كافة الجهات الخاضعة لإحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥، أن تأخذ بعين الاعتبار المخوف المتعلقة بأوجه القصور في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الواردة في الفئات المذكورة أعلاه، بخصوص علاقات العمل والعمليات التي تتم مع أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة بالتناسب مع درجة المخاطر التي تحددها، خصوصاً المؤسسات المالية والاعمال والمهن غير المالية المحددة، وكالاتي :-

١- إيلاء عناية خاصة لعلاقات العمل والمعاملات الواردة من تلك الدول.

٢- طلب معلومات إضافية حول العميل والمعاملات المرتبطة به.

٣- مراجعة علاقة العمل مع البنوك المراسلة في تلك الدول (عالية المخاطر).

٤- التحقق من طبيعة علاقة العمل والهدف منها.

٥- الوقوف على مصدر أموال العميل وأصوله.

٦- الحصول على موافقة الإدارة العليا لإستمرار علاقة العمل من عندها.

٧- تعزيز مراقبة المعاملات.

ستكون هذه الخطوات بمثابة إخضاع التحويلات المالية من الدول عالية المخاطر إلى جمهورية العراق لشروط أكثر صرامة لمواجهة المخاطر المتعلقة بعلاقات العمل والمعاملات الخاصة بأشخاص أو مؤسسات مالية لدى البلدان المحددة، في إطار علاقات العمل مع العملاء الغير دائمين أو الدخول أو الإستمرار في علاقات عمل مع عملاء دائمين.